Cybrarians Journal

الترقيم الدولي 1687-2215

موقع المجلة: https://journal.cybrarians.info/index.php/cj

العدد 65، أبريل 2022

بحوث جارية

المعايير الدولية لتقويم الوثائق: دراسة تحليلية لوضع معيار مصري

خالد يوسف محمد عبد الجواد

باحث بالماجستير، تخصص الوثائق والأرشيف،

قسم المكتبات والمعلومات، جامعة المنيا، مصر

حقوق النشر (c) 2022 خالد يوسف

هذا العمل متاح وفقا لترخيص المشاع الإبداعي 4.0 ترخيص دولي

مستخلص

تعد الوثائق مصدرًا رئيسيًا للمعلومات وأكثرها مصداقية لأنها تُنتج نتيجة لأداء وظائف أو أنشطة معينة، وليس بغرض أن تكون مصدرًا للمعلومات. إلا أن ظهور المؤسسات الكبيرة والمتنوعة في الاهتمامات والمجالات، وتعقد الإجراءات اللازمة لتنفيذ الوظائف والخدمات، بالإضافة إلى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أواخر القرن العشرين، أدى إلى زيادة هائلة في إنتاج الوثائق. نتج عن ذلك مشاكل كبيرة، مثل تكدس الوثائق في الإدارات بسبب ضيق المكان المتاح لحفظها، مما استدعى التخلص من الوثائق الأقل أهمية. للأسف، تتم عملية التخلص بشكل عشوائي وغير علمي، مما يؤدي إلى فقدان وثائق ذات قيمة تاريخية لا يمكن تعويضها، وحرمان الأرشيف القومي والإدارات من مصادر توثق تاريخها وأنشطتها، وبالتالي حرمان الدولة من مصادر هامة لدراسة تاريخها الإداري والتخطيط للتنمية. لذلك، من الضروري القيام بنشاط التقويم للاحتفاظ بالوثائق المهمة والتخلص من غير المهمة بناءً على معايير دولية، بهدف القضاء على الاجتهادات الشخصية والممارسات الفردية. اهتمت العديد من الدول والمنظمات بوضع معايير لإدارة الوثائق تشمل التقويم.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول المعايير الدولية لتقويم الوثائق من خلال حصرها ودراستها وتحليلها بشكل مفصل لوضع معيار مصري يتناسب مع البيئة المصرية.

الكلمات المفتاحية
الوثائق التاريخية، تقييم، معايير

دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى الوثائق بقسم المكتبات والوثائق المعلومات بجامعة المنيا، تحت إشراف:
أ.م.د. تفيدة سمير محمود سري
أستاذ الوثائق والأرشيف المساعد، كلية الآداب، جامعة المنيا
مشرف مشارك
د. حافظ شحاتة عبد المقصود
مدرس الوثائق والأرشيف، كلية الآداب، جامعة المنيا

المُقدمة المنهجية

0/0 التمهيد:

تعد الوثائق إحدى المصادر الرئيسية للحصول على المعلومات، والأكثر مصداقية عن غيرها من المصادر، لكونها أُنتجت ليست بغرض أن تكون مصدرًا للمعلومات؛ بل نتيجة لأداء وظيفة أو نشاط معين، إلا أنه نتيجة لظهور المؤسسات الكبيرة في الحجم، المتنوعة في الاهتمامات والمجالات، المتعددة في الأقسام والفروع، وتعقد الإجراءات اللازمة لتنفيذ الوظائف والخدمات، بالإضافة إلى التسارع والتطور الكبير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى أواخر القرن العشرين، كل ذلك أدى إلي الزيادة الهائلة في إنتاج الوثائق والتي كان لها الكثير من الآثار السلبية، والتي من أهمها تكدس الوثائق في الإدارات المُنشئة لها نتيجة لضيق المكان المتاح لحفظها، والذي لا يستوعب هذا الكم الهائل من الوثائق، والذي استدعى ضرورة توفير حيز لهذه الوثائق الجديدة، مما دفع إلى التخلص من الوثائق غير المهمة المحفوظة في تلك الإدارات.

وللأسف تتم هذه العملية بطريقة عشوائية، لا تستند إلى أسس أو معايير علمية، لذلك يتم التخلص من وثائق قد تحمل قيمة تاريخية يصعب تعويضها بأي حال من الأحوال، وبالتالي حرمان الأرشيف القومي من وثائق تاريخية مهمة تجسد ثقافة الدولة وإرثها الحضاري، كذلك تؤدي تلك الممارسات غير المستندة إلى معايير علمية إلى حرمان الإدارة من وثائق توثق تاريخها، وتبرهن على أنشطتها ووظائفها، وبالتالي حرمان الدولة ككل من مصادر تستعملها في دراسة تاريخها الإداري من أجل جهود التخطيط للتنمية.

مما سبق، يتضح ضرورة القيام بنشاط التقويم، والذي يرمي إلى الاحتفاظ بالوثائق المهمة عن طريق التخلص من الوثائق غير المهمة إداريًا أو تاريخيًا[1] استنادًا إلى المعايير الدولية، بغرض القضاء على عمليات التقويم القائمة على الاجتهادات الشخصية أو الممارسات الفردية، ومن ثم الوصول إلى أحكام أقرب إلى الموضوعية.

ولقد اهتمت العديد من الدول والمنظمات بإصدار معايير خاصة بإدارة الوثائق ونظمها وفي القلب منها التقويم إما كجزء من معايير إدارة الوثائق أو معايير مختصة بالتقويم دون غيره من العمليات التي تُجرى على الوثائق في مراحلها المختلفة، وتسعى هذه الدراسة لتناول المعايير الدولية لتقويم الوثائق من خلال حصرها ودراستها وتحليلها بشكل مفصل لوضع معيار مصري يتواءم مع البيئة المصرية.

1/0 مشكلة الدراسة وأهميتها :

لما كانت الوثائق هي المصدر الأصدق من بين المصادر الأخرى، لذا لزم الاعتماد عليها بشكل رئيسي لإمداد إداراتها المُنشئة لها بما تحتاجه من معلومات للقيام بوظائفها الأساسية، والتي من أهمها اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب.

وتعدت ذلك نظرًا لمصداقيتها التي تميزها عن غيرها من المصادر الأخرى، والمتمثلة في إمدادنا بحقائق ومعلومات بعيدة عن الهوى، وأيضًا كونها أُنتجت بغرض أداء نشاط معين أو وظيفة ما، وليس بغرض أن تكون مصدرًا للمعلومات، كل ذلك جعلها المصدر الأساسي لكتابة التاريخ .

وكون الوثائق ناتجة عن ممارسات أجهزة الدولة لأنشطتها ووظائفها، فهي تعد بمثابة ذاكرة توثق تجارب الدولة في كافة القطاعات والمناحي، ومن ثم تبرز أهميتها أيضًا فى استخدامها من أجل التخطيط للتنمية.

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبيرة والواضحة للوثائق سواء للإدارة المُنشئة لها، أو للبحث التاريخي أو للتخطيط من أجل جهود التنمية، إلا أن أرشيفاتنا الجارية والوسيطة تُعاني من مشاكل لعل أبرزها: (التكدس وسوء الحفظ والتنظيم) نتيجةً لعدم القيام بعملية (التقويم) على نحو سليم؛ بل يتسم القيام بهذه العملية بالعشوائية، وعدم الاستناد لأية معايير علمية، مما أدى بدوره إلى إهلاك لوثائق قد تهم الإدارة في المستقبل، وإهلاك لوثائق أخرى توثق تجارب الدولة، بالإضافة إلى إهلاك وثائق ذات قيمة تاريخية لا يُمكن تعويضها بشكل أو بآخر، كل هذا يعني فقدنا لجزء من تاريخنا الإداري والثقافي والحضاري، وفي الوقت نفسه يتم الاحتفاظ بوثائق ليس لها قيمة مما يعيق سير العمل الحكومي بشكل أيسر.

وتأتي هذه الدراسة لوضع معيار مصري يتناول نشاط التقويم بناءً على أسس ومعايير علمية، ومن ثم القضاء على عمليات التقويم القائمة على الاجتهادات الشخصية أو الممارسات الفردية .

ويتم الحفاظ على تراثنا الأرشيفي من خلال انتقاء الوثائق ذات القيمة المستمرة (التاريخية – المستقبلية)، والحفاظ على ذاكرة الدولة وتجاربها، وبالتالي المساهمة في التخطيط للتنمية، كذلك سيفيد هذا المعيار في تحقيق سير العمل الحكومي، والمساهمة في تحقيق رؤية الأجهزة الإدارية من خلال تحديد الوثائق التي ينبغي إنشاؤها وفقًا لمتطلبات العمل، وتحديد مدد حفظها وفقًا لتلك المتطلبات واستبعاد الوثائق عديمة القيمة.

---

[1] ميلاد، سلوى على، (2001)، الوثائق العثمانية: دراسة أرشيفية وثائقية لسجلات محكمة الباب العالي،ج1، ط1، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ص50.

كذلك ترجع أهمية هذه الدراسة في محاولة لسد الفجوة القائمة في الدراسات الأرشيفية، ولم يلق موضوع تقويم الوثائق الإدارية اهتماما كافيا من الدراسات الأرشيفية بصفة عامة، ولم يلق أدنى اهتمام على المستوى المحلي، كما لم يلق موضوع التقييس في التقويم أي اهتمام من قبل الدراسات الأرشيفية محليًا، وانصب الاهتمام على جوانب أخرى من جوانب الأرشيف مثل: الترتيب والوصف والتكشيف، بالإضافة إلى ذلك لم تتناول أية دراسة محلية موضوع تقويم الوثائق الإلكترونية والرقمية بشكل عميق ودقيق وشامل من قبل، في الوقت الذي تتجه فيه الدولة بخطى ثابتة نحو رقمنة كافة خدماتها وأنشطتها .

2/0 أهداف الدراسة:

1- دراسة وتحليل معايير التقويم الرسمية وغير الرسمية.
2- رصد ودراسة التجارب الدولية والعربية فى نشاط التقويم .
3- الخروج بمعيار مصري مقترح لتقويم الوثائق قائم على أحدث المعايير الدولية في هذا الشأن.

3/0 تساؤلات الدراسة:

بناءً على الأهداف السابقة، تُحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- هل نشاط التقويم حديث أم قديم ؟
2- ما التوقيت المناسب لإجراء عملية التقويم؟
3- ما تأثير التكنولوجيا الرقمية على التقويم ؟
3-متى ينبغي تقويم الوثائق الإلكترونية ؟ وهل ينبغي تقويم الوثائق الإلكترونية أكثر من مرة خلال وجودها، وإذا كان الأمر كذلك، فمتى؟
4-ما أوجه الشبه والاختلاف بين تقويم الوثائق الإلكترونية والتقليدية (الورقية)؟
5-ما معايير تقويم الوثائق المتعارف عليها دوليًا؟
6-أيهما أكثر تغطية لجوانب نشاط التقويم المعايير الرسمية أم غير الرسمية؟

4/0 حدود الدراسة:

1/4/0 الحدود الموضوعية:

تقتصر هذه الدراسة على المعايير الموحدة لتقويم الوثائق .

2/4/0 الحدود الجغرافية:

تتناول الدراسة المعايير الدولية لتقويم الوثائق .

3/4/0 الحدود النوعية:

تتناول الدراسة كافة أشكال المعايير سواءً الرسمية أو غير الرسمية الصادرة عن هيئات التقييس الدولية والوطنية، أو الأدلة والمبادئ الإرشادية الصادرة عن المجالس المهنية الدولية.

4/4/0 الحدود اللغوية:

تتناول الدراسة المعايير الدولية الصادرة باللغة الإنجليزية.

5/0 منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لحصر معايير التقويم، وجمع الحقائق والبيانات عنها، ودراستها دراسة مفصلة بقصد تحليلها وتفسيرها للخروج بمعيار مصري.

وقد تمت الاستعانة بالجانب الوصفي والتحليلي لفحص وتحليل معطيات الدراسة ، والتي تم جمعها من خلال الأدوات الآتية :

1- الاطلاع على متون ونصوص المعايير الدولية:

تم الاعتماد بشكل كبير على متون بعض المعايير الدولية، والتي يُعد التقويم جزءً أساسيًا منها، ويأتي على رأسها معيار الأيزو ISO 15489 بطبعتيه ISO 15489-2001، ISO 15489-2016، وكذلك المواصفة القياسية الدولية الأحدث في تقويم الوثائق ISO/TR 21946:2018 ، بالإضافة إلى المعايير التالية :

- ISO 16175-2 (2011). Information and documentation – Principles and functional requirements for records in electronic office environments -Part 2: Guidelines and functional requirements for digital records management systems.
- ISO 23081-1(2006).INFORMATION AND DOCUMENTATION — RECORDS MANAGEMENT PROCESSES — METADATA FOR RECORDS — PART 1: PRINCIPLESISO .
- ISO 30300(2011). information and documentation — management systems for records — fundamentals and vocabulary.
- Moreq2 (2008) :model requirements for the management of electronic records.
- InterPARES : The International Research on Permanent Authentic Records in Electronic Systems.

2-الاطلاع على متون ونصوص الأدلة والمبادئ الإرشادية الصادرة عن المجالس المهنية الدولية:

تم الاعتماد على الأدلة التوجيهية والمبادئ الإرشادية الخاصة بعملية التقويم الصادرة عن المجلس الدولي للأرشيف (ICA) والتي من أبرزها: دليل تقويم الوثائق (مبادئ توجيهية بشأن التقويم) International Council on Archives: Guidelines on Appraisalالصادر من قبل لجنة التقويم بالمجلس الدولي للأرشيف عام 2005، وكذلك مرشد الأرشيفيين: الوثائق الإلكترونية، الذي هو ثمرة عمل لجنة الأرشيف الجاري في محيط إلكتروني للمجلس الدولي للأرشيف.

3-الاطلاع على تشريعات ومبادئ وسياسيات وأدلة إدارة وتقويم الوثائق ببعض الأرشيفات الدولية والعربية:

الاطلاع على تشريعات وقوانين وسياسيات إدارة وتقويم الوثائق بالأرشيف البريطاني والأرشيف الأسترالي، بالإضافة إلى الاطلاع على قوانين وتشريعات ولوائح الوثائق بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العمانية، ولائحة تقويم الوثائق بالمركز الوطني للوثائق والمحفوظات السعودي أيضا .

4-الاطلاع على تشريعات وقوانين الوثائق في مصر بالإضافة إلى لوائح المحفوظات الحكومية والخاصة:

الاطلاع على كافة تشريعات وقوانين الوثائق في مصر، والتي يأتي على رأسها قانون دار الوثائق القومية رقم 354 لسنة 1956 ، والاطلاع على لائحة محفوظات الحكومة الصادرة عام 1953، وكذلك الإصدار الحديث لها عام 2009، بالإضافة إلى الاطلاع على عدد كبير من لوائح الحفظ الخاصة بالكثير في القطاعات بمصر.

6/0 بنية الدراسة :

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، وقائمة للمصادر العربية والأجنبية، بالإضافة إلى ملاحق على النحو الآتي :

المقدمة المنهجية ، وتتضمن:

(التمهيد- مشكلة الدراسة وأهميتها-أهداف الدراسة- تساؤلات الدراسة-حدود الدراسة –منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات –مصطلحات الدراسة –الدراسات السابقة- فصول الدراسة).

الفصل الأول بعنوان: (التقييس وتقويم الوثائق: مفاهيم أساسية):

يتناول عرضا وتفصيلًا لمفهوم وتاريخ التقييس فى مجال الوثائق والمعلومات والأرشيف عمومًا، وفى نشاط التقويم بخاصة، كما تطرق لأهم المصطلحات والمفاهيم والموضوعات الأساسية الخاصة بعملية التقويم، كنظريات وإستراتيجيات التقويم .

الفصل الثاني بعنوان: (المعايير الرسمية في تقويم الوثائق):

يتطرق عرضًا وتفصيلًا لأبرز المعايير الرسمية في تقويم الوثائق، وتحديدًا المواصفة القياسية الدولية ISO 15489 بطبعتيها القديمة ISO 15489:2001 ، والحديثة ISO 15489:2016 موضحًا أهم الفروق بين الطبعتين، وأهم مميزات الطبعة الحديثة والاختلافات التي جاءت بها، كما تناول هذا الفصل بالتحليل والتفسير الدقيق المواصفة القياسية الدولية ISO/TR 21946:2018 الأكثر تخصصًا والأحدث في تقويم الوثائق.

الفصل الثالث بعنوان:(المعايير غير الرسمية في تقويم الوثائق):

يتناول تفصيلًا لمعايير التقويم الصادرة عن المجلس الدولي للأرشيف ICA، كما تطرق لمنهجية التقويم بمشروع البحث العالمي للوثائق الدائمة الصحة في النظم الإلكترونية (مشروع إنتربارس InterPARES).

الفصل الرابع بعنوان: (تجارب دولية وعربية في تقويم الوثائق):

يتناول أبرز التجارب الدولية والعربية في تقويم الوثائق، وتحديدًا تجارب الأرشيف البريطاني والأسترالي، وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العمانية والمركز الوطني للوثائق والمحفوظات السعودي.

الفصل الخامس بعنوان: (المعيار المصري المقترح لتقويم الوثائق):

تناول هذا الفصل تاريخ وواقع نشاط التقويم في مصر، وطرح المعيار الذي تم اقتراحه لتقويم الوثائق، كما طرح سياسة الاختيار العامة المقترحة.

الخاتمة:

تشمل النتائج التي توصلت لها الدراسة والتوصيات.

الملاحق :

الملحق الأول : ترجمة لمعيار التقويم لإدارة الوثائق الصادر عن الأيزو : ISO_TR_21946:_2018 Information and documentation — Appraisal for managing records

الملحق الثاني : نمذجة أنشطة التقويم والاختيار بمشروع الإنتربارس بواسطة نموذج idef0

الملحق الثالث : أدلة وأدوات تقويم الوثائق بالأرشيفات الدولية (الأرشيف البريطاني – الأرشيف الأسترالي).

الملحق الرابع : تشريعات ولوائح تقويم الوثائق بالأرشيفات العربية (هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية العمانية – المركز الوطني للوثائق والمحفوظات السعودي).

الملحق الخامس : تشريعات وقوانين ولوائح الوثائق بمصر .

الملحق السادس : القائمة المعدة بواسطة دار الوثائق القومية والتي تضم أسماء الوزارات والجهات والمنظمات والشركات التي تتعامل معها.